المتنع مع عدم القبول بشرط ان يعلم المعطي بكسر العطا
انه يعتق على المعطى بفتح الطاء وافرق في هذه الحالة
بين ان يكون عليه دين او لا فان لم يعلم المعطي بكسر
الطاء حالة عدم القبول رد امامع القبول فيعتق
عليه علم المعطي بكسر الطاء انه يعتق عليه ام لا
قالوا وفي ولو لم يقبل واو الحال اما مع القبول فلا يشترط
علم المعطي بالكسر والولا للمعطي بالفتح ان لم يقبل
واولى ان قبل وهو المشهور وقيل انما يكون له الولاء ان
قبل واذا كان المعطي بكسر الطاء ولو اخرس ولم يقبل عن
وليه اذ لا فساد لانه يوهم عود الضمير على المعطي
ولا يكمل في جزء لم يقبله كبير او قبله ولي صغير او
لم يقبله يعني ان الشخص الكبير الرشيد اذا وهب
له جزء عبد يعتق عليه او تصدق به او وصى له به
فان قبله قوم عليه باقيه وان لم يقبله فانه لا يقوم
عليه باقيه ويعتق عليه ذلك الجزء فان وهبه
ذلك الجزء الصغير فانه لا يقوم عليه باقيه وسواء قبله
وليه او لم يقبله والجزء المحرر والولاء للمعطي بفتح العطاء
وظاهر قوله ولا يكمل الخ ان الجزء الموهوب يعتق على
كل حال وهو المعتمد وعليه فرده تبع وهذا ظاهر
ان علم المعطي بالكسر او لم يعلم وقبله المعطى وان لم
يقبل لم يعتق ولم يبع في دينه فحكم الجزء حكم الكل
في اصل العتق واما التكميل في مسئلة اعطاء الجزء فلا
بد فيه من القبول كما ذكره المواق ولو قال ولي لم يقبله
رشيد لكان احسن واشمل ولو قال ولي محجور لكان
اشمل واوجز فقوله او لم يقبله لكان اخصر اذ بفهم

من

من قوله او قبله ولي صغير بالاولى الا ان يقال انما صرح
به ليلا يتوهم عند حوفه انه اذا لم يقبله ولي الصغير
لا يعتق شئ من العبد حتى الجزء الموهوب لا بارث او
شراء وعليه دين فيباع بمبي ان من ورث من يعتق
عليه او اشتراه وعليه دين يغترق قيمته فانه لا يعتق
عليه ويباع في الدين قلو اشتراه وهو يملك بعض
ثمنه فالمشهور من المذهب هو قول ابن القاسم
انه يباع منه بقيمة ثمنه ويعتق باقيه قوله لا بارث
الخ واما الهبة والصدقة والوصية فان علم المعطي
عتق والا بيع كما ذكره المواق في باب المفلس وبالكلام ان
عمد لشئين برقيقه او رقيق رقيقه او ولد صغير اهذا
عطف على قوله وعتق بنفس الملك الايوان والمعنى
ان المسلم المكلف الحر الرشيد اذا عمد العقوبة اي المثلة
وهو المراد بالشين ويدل على قصدها القرائن برقيقه
او رقيق رقيقه فانه يعتق عليه ولا بد من الحكم عليه
بالعتق على المشهور ولا يتبعه ماله قال فيها من مثل
بعبده او بام ولده او مدبره او بعبد لعبده او لمدبره او لام
ولده عتقوا عليه انتهى ولذكر الاب اذا مثل برقيق ولده
الكبير الرشيد فانه لا يعتق عليه ويغرم له ارش الجناية
الا ان تبطل منافعه فانه يعتق على الاب ويغرم
قيمته وخرج بالعمد الخطأ او العمد على وجه المداواة
فانه لا يعتق عليه بل لكل له برقيقه ولو مكاتبا
ويرجع على عبده بما يزيده ارش الجناية على الكتابة
واما ان زادت الكتابة على ارش الجناية فان الزائد
يسقط النظر الطخيخي ولو قال بل ولد ولو محجورا لكان اشمل